قضية النظر والكسب

عند الإمام أبي الحسن الأشعري

إعداد

مصطفى بن محمد بن أحمد بنديسور

باحث بجامعة الإمام محمد بن آل سعود

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي منح أهل التحقيق في توحيده بصائر وأحلاما، وشرح صدورهم للتصديق بتمجيده توفيقا منه وإلهاما، وفتح أقفال قلوبهم للإيمان به بالغيب وكان لغيبها علاما، ومسح عنها بلطفه من الشك والارتياب في أمره أسقاما، أحمده على نعمه التي تظاهرت على خلقه عظاما، ومننه التي تواترت من أدوار رزقه جساما، وأشهد أن لا إله إلا الله هو إلهنا أحدا فردا صمدا قدوسا سلاما قاهرا قادرا عظيما عليما خبيرا قديرا حيا قياما، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله الذي محق به أوثانا وأصناما، وأزهق ببعثته رسولا أنصابا وأزلاما، وغفر به لمن آمن بنبوته، واقتدى بشريعته آصارا وآثاما، وكفر عمن صدقه في دعوته إيجابا لشفاعته ذنوبا وأجراما، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ما أساغ طاعم طعاما، واستعذب ظمآن شرابا، والتذ مسهد مناما.

أما بعد،،

فإن أنفع المطالب حالا ومالا، وأرفع المآرب منقبة وكمالا، وأكمل المناصب مرتبة وجلالا، وأفضل الرغائب أبهة وجمالا، هو المعارف الدينية، والمعالم اليقينية؛ إذ يدور عليها الفوز بالسعادة العظمى، والكرامة الكبرى في الآخرة والأولى، وعلم الكلام في عقائد الإسلام من بينها أعلاها شأنا، وأقواها برهانا، وأوثقها بنيانا، وأوضحها تبيانا ،فإنه مأخذها وأساسها، وإليه يستند اقتناصها واقتباسها، بل هو كما وصف به رئيسها ورأسها، وممن صنف في هذا العلم الكتب المنقحة المعتبرة، وألف فيه من الزبر المهذبة المحررة الإمام أبو الحسن الأشعري رحمة الله عليه ورضوانه وقد كان من أشدهم بذلك اهتماما، وألدهم لمن حاول الإلحاد في أسماء الله وصفاته خصاما، وأمدهم سنانا لمن عاند السنة، وأحدهم حساما، وأمضاهم جنانا عند وقوع المحنة، وأصعبهم مراما، ألزم الحجة

لمن خالف السنة والمحجة إلزاما، فلم يسرف في التعطيل، ولم يغل في التشبيه، وابتغى بين ذلك قواما، وألهمه الله نصرة السنة بحجج العقول حتى انتظم شمل أهلها به انتظاما، وقسم الموجودات من المحدثات أعراضا وجواهر وأجساما، وأثبتت لله سبحانه ما أثبته لنفسه من الأسماء والصفات إعظاما، ونفى عنه ما لا يليق بجلاله من شبه خلقه إجلالا له وإكراما، و قدس عن سمات الحدث ذاته، ونزه عن التشابه بالمحدثات صفاته.

ومن القضايا المهمة التي تتعلق بعلم الكلام ولا تنفك عنه بحال قضية النظر والكسب التي لم أجد لها كلاما عند الإمام أبو الحسن الأشعري فاستخرت الله تعالى أن أكشف الستار عنها وذلك ببذل الجهد في لم شعثها، ونظم متناثرها في كتب الأشاعرة الذين عنوا بنقل مذهب الإمام أبي الحسن الأشعري رحمه الله تعالى ورضي عنه.

سؤال البحث:

ما هي مقالة الإمام أبي الحسن الأشعري في النظر والكسب؟ وهل كان الإمام الأشعري منسجما في كلامه عن النظر مع أصوله العقدية خاصة القدر أم لا؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى عدة أهداف منها:

١- كشف الستار عن مقالة الإمام أبي الحسن الأشعري في قضية النظر والكسب.

٢- بيان مدى انسجام كلام الإمام أبي الحسن الأشعري في قضية النظر والكسب مع قواعده وأصول مذهبه.

٣-لم شعث المادة العلمية من بطون الكتب ونظمها في بحث يتمكن الباحث من خلاله مطالعة ومعرفة مقالة الإمام أبي الحسن في النظر والكسب.

منهج البحث:

سلكت في هذا البحث المنهج التحليلي الاستنباطي.

المنهج التحليلي وذلك أثناء عرض الأقوال ومناقشتها، والاستنباطي لاستخلاص أهم النتائج للبحث

خطة البحث:

يتكون هذا البحث من مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة وفهارس عامة

أما المقدمة فقد بينت فيها تساؤلات البحث وأهدافه والمنهج المتبع فيه

التمهيد: تعريف موجز للإمام أبي الحسن الأشعري

المبحث الأول: حقيقة النظر عند الإمام أبي الحسن الأشعري

المبحث الثاني: حقيقة الكسب عند الإمام أبي الحسن الأشعري

أما الخاتمة فقد بينت فيها نتائج البحث وفهرس المراجع والمصادر

التمهيد:

التعريف بالإمام أبي الحسن الأشعري

هو الشيخ أبو الحسن على بن إسماعيل بن أبي بشر- إسحاق- بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري صاحب رسول الله – صلى الله عليه وسلم-.

عاش- رحمه الله- بين سنتي ٢٦٠ هـ و٣٢٤ هـ على الأرجح، وعاش في البصرة وبغداد في العراق، بلد الخلافة العباسية([1]).

رحلته العلمية:

دخل هذا الإمام بغداد وأخذ الحديث عن الحافظ زكريا بن يحيى الساجي أحد أئمة الحديث والفقه، وعن أبي خليفة الجمحي، وسهل بن سرح، ومحمد بن يعقوب المقري، وعبد الرحمن بن خلف البصريين، وروى عنهم كثيراً في تفسيره (المختزن) وأخذ علم الكلام عن شيخه زوج أمه أبي علي الجبائي شيخ المعتزلة.(٢)

ولما تبحر في كلام الاعتزال وبلغ فيه الغاية كان يورد الأسئلة على أستاذه في الدرس ولا يجد فيها جواباً شافياً فتحير في ذلك.

١- الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، نشر: دار الكتب العلمية – بيروت، (ج١١/ص:٣٤٦)، ابن عساكر الدمشقي، تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، نشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ ، القاضي عياض، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تحقيق: محمد بن تاويت، وآخرين، طبع وزارة الأوقاف المغربية الرباط، (ج٥/ص:٢٤)، ابن قاضى شهبة، طبقات الشافعية، تحقيق: الحافظ عبد العليم خان، نشر: عالم الكتب – بيروت – ١٤٠٧ هـ، الطبعة: الأولى، (ج١/ص:٨١).

٢ – ابن كثير، البداية والنهاية مكتبة المعارف بيروت ١٨٧/١١.

فحكي عنه أنه قال: وقع في صدري في بعض الليالي شيء مما كنت فيه من العقائد، فقمت وصليت ركعتين وسألت الله تعالى أن يهديني الطريق المستقيم، ونمت فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في المنام، فشكوت إليه بعض ما بي من الأمر، فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: " عليك بسنتي " فانتبهت!! وعارضت مسائل الكلام بما وجدت في القرآن والأخبار، فأثبته ونبذت ما سواه ورائي ظهرياً. (١)

شيوخه:

أخذ الإمام أبو الحسن الأشعري عن علماء كثيرين منهم: أبو خليفة الجمحي، وأبو علي الجبائي، وزكريا الساجي، وسهل بن نوح، وطبقتهم، يروي عنهم بالإسناد في تفسيره كثيرا(٢).

تلاميذه:

أخذ عنه أئمة كثيرون منهم: أبو الحسن الباهلي وأبو الحسن الكرماني، وأبو زيد المروزي، وأبو عبد الله بن مجاهد البصري، وبندار بن الحسين الشيرازي، وأبو محمد العراقي، وزاهر بن أحمد السرخسي، وأبو سهل الصعلوكي، وأبو نصر الكواز الشيرازي، وغيرهم كثيرون(٣).

---

١ – أبو بكر بن أحمد بن محمد بن قاضي شهبة، طبقات الشافعية عالم الكتب بيروت ١٤٠٧هـ ط١ ت: الحافظ بن علي خان ١١٣/١، أبو العلاس شمس الدين أحمد بن محمد بن خلكان ، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان دار الثقافة لبنان ت: إحسان عباس ٢٨٥/٣.

٢ – شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان قايماز الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام دار الكتاب العربي – لبنان/ بيروت – ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : د. عمر عبد السلام تدمرى ١٥٥/٢٤.

٣ – شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان قايماز الذهبي، سير أعلام النبلاء مؤسسة الرسالة بيروت ١٤١٣هـ ط٩ ت:شعيب الأرناؤوط، محمد نعيم العرقسوسي ٨٧/١٥.

ثناء العلماء عليه:

قال أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب : الأشعري المتكلم صاحب الكتب والتصانيف في الرد على الملحدة وغيرهم من المعتزلة والرافضة، والجهمية، والخوارج وسائر أصناف المبتدعة.

إلى أن قال: وكانت المعتزلة قد رفعوا رؤوسهم حتى أظهر الله تعالى الأشعري فحجزهم في أقماع السمسم".(١)

قال ابن فرحون في الديباج: " كان أبو الحسن القابسي يثني عليه، وله رسالة في ذكره لمن سأله عن مذهبه فيه أثنى عليه وأنصف، وأثنى عليه أبو محمد بن أبي زيد وغيره من أئمة المسلمين.(٢)

وقال ابن العماد الحنبلي: ومما بيض به أبو الحسن الأشعري وجوه أهل السنة النبوية وسود به رايات أهل الاعتزال والجهمية، فأبان به وجه الحق الأبلج، ولصدور أهل الإيمان والعرفان أثلج، مناظرته مع شيخه الجبائي التي بها قصم ظهر كل مبتدع مراء وهي أعني المناظرة كما قال ابن خلكان: "سأل أبو الحسن الأشعري أستاذه أبا علي الجبائي عن ثلاثة إخوة، كان أحدهم مؤمناً براً تقياً والثاني كان كافراً فاسقاً شقياً، والثالث كان صغيراً، فماتوا فكيف حالهم؟ فقال الجبائي: أما الزاهد ففي الدرجات، وأما الكافر ففي الدركات، وأما الصغير فمن أهل السلامة، فقال الأشعري: إن أراد الصغير أن يذهب إلى درجات الزاهد هل يؤذن له؟

---

١ – أبو بكر الخطيب تاريخ بغداد ٣٤٦/١١، أبو سعيد أحمد بن محمد السمعاني، الأنساب دار الفكر بيروت ١٩٩٨م ط١، ت: عبد الله عمر البارودي ١٦٧/١.

٢ – إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري ، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب دار التراث للطبع والنشر، القاهرة ، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور ٩٤/٢.

فقال الجبائي: لا !! لأنه يقال له: أخوك إنما وصل إلى هذه الدرجات بطاعته الكثيرة وليس لك تلك الطاعات، فقال الأشعري فإن قال: ذلك التقصير ليس مني، فإنك ما أبقيتني ولا أقدرتني على الطاعة، فقال الجبائي: يقول البارئ جل وعلا: كنت أعلم لو بقيت لعصيت وصرت مستحقاً للعذاب الأليم فراعيت مصلحتك، فقال الأشعري: فلو قال الأخ الأكبر يا إله العالمين كما علمت حاله فقد علمت حالي، فلمَ راعيت مصلحته دوني فانقطع الجبائي"!!

إلى أن قال: " ولهذه المناظرة دلالة على أن الله تعالى خص من شاء برحمته واختص آخر بعذابه" اهـ. (١)

مؤلفاته، ووفاته:

لقد ترك الإمام أبو الحسن الأشعري تراثا علميا ضخما نهل منه من جاء بعده، واعتمد عليه كثير من الأئمة الحفاظ وتصانيفه بين أهل العلم مشهورة معروفة، وبالإجادة والإصابة للتحقيق عند المحققين موصوفة.

قال الحافظ بن عساكر في كتابه (تبيين كذب المفتري) ذكر ابن حزم الظاهري أن لأبي الحسن الأشعري خمسة وخمسين تصنيفاً، ثم قال: ترك ابن حزم من عدد مصنفاته أكثر من مقدار النصف، وبعد ذلك سردها فقال:

منها: كتاب اللمع.

وكتاب أظهر فيه عوار المعتزلة سمّاه بكتاب (كشف الأسرار وهتك الأسرار) .

ومنها: تفسيره المختزن، وهو خمسمائة مجلد – على ما يزعم – لم يترك فيه آية تعلق بها بدعي إلا أبطل تعلقه بها، وجعلها حجة لأهل الحق، وبيّن المجمل وشرح المشكل ونقض فيه ما حرفه الجبائي والبلخي في تفسيريهما.

---

١ – عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار ابن كثير، دمشق – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م ت: محمود الأرناؤوط ، عبد القادر الأرناؤوط ١٣٠/٤.

ومنها: الفصول في الرد على الملحدين والخارجين على الملة كالفلاسفة والطبائعيين والدهريين وأهل التشبيه(١).

وفاته:

توفي ببغداد سنة نيف وثلاثين وثلاث مائة، وقيل: سنة عشرين وثلاث مائة، وذكر أبو المعين النسفي في تبصرة الأدلة أنه توفي سنة أربع وعشرين وثلاث مائة رحمه الله تعالى(٢).

١ – أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٤هـ ص٩٢، ابن خلكان وفيات الأعيان ٢٨٥/٣.

٢ – عبد القادر بن أبي الوفاء القرشي، طبقات الحنفية ط مير محمد كتب خانة كراتشي ٢٤٨/٢.

المبحث الأول

مفهوم الكسب عند الإمام الأشعري

إن قضية إثبات وجود الله تبارك وتعالى وإحداثه للعالم من القضايا التي شغلت بال النظار من المتكلمين، ذلك أن معرفة الله تعالى – عندهم – ليست ضرورة ولا فطرة في النفس البشرية، وإنما هي نظرية لا تدرك إلا بالاستدلال، لذلك قرروا أن المعرفة لا تحصل إلا بطريق النظر العقلي المفضي إلى العلم.

والإمام أبو الحسن الأشعري واحد من هؤلاء النظار، الذين يقولون إن المعرفة موقوفة على النظر، وهو من أعلم الناس بمقالات أهل الكلام(١)، كان له مذهب خاص في تقرير مسائل العقيدة، وفي الرد على المخالف، سأحاول في هذه المقالة الإجابة عن هذين السؤالين من خلال ما حكاه عنه بعض المنتسبين إلى مذهبه، وذلك أنني لم أجد شيئا من نص كلامه في باب النظر وما يتصل به.

---

١ – ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، نشر: مطبعة الحكومة – مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ، (ج ١/ص:٣٥).

ولما كان النظر فعلا يفعله العبد ويقوم به ويثاب عليه لأنه من كسبه؛ يتعين عليّ بداية إبراز نظرية الكسب عند الإمام أبي الحسن الأشعري لما لها من صلة بالموضوع.

قال الشيخ أبو الحسن الأشعري في أول كتابه الموسوم بمقالات الإسلاميين واختلاف المصلين: " اختلف الناس بعد نبيهم – صلى الله عليه وسلم – في أشياء كثيرة ضلل بعضهم بعضا، وبرئ بعضهم من بعض، فصاروا فرقا متباينين، وأحزابا متشتتين، إلا أن الإسلام يجمعهم ويشتمل عليهم "([1]).

ومما حدث من الاختلاف بين المسلمين بعد نبيهم – صلى الله عليه وسلم – اختلافهم في مسألة أفعال العباد، فذهبت الجبرية أصحاب الجهم بن صفوان[2]

١- أبو الحسن الأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصليين، قدم له وكتب حواشيه: الأستاذ نعيم زرزور، المكتبة العصرية – بيروت، ٢٠٠٩م/١٤٣٠هـ، (ج١/ص:٢١).

٢- الجهم بن صفوان مولى بني راسب ويكنى بأبي محرز – وهو الذي نسبت إليه الفرقة الجهمية، وكان من أهل بلخ، ظهرت بدعته بترمذ، وقتل بمرو على يد سلم بن أحوز المازني في آخر ملك بني أمية، وكان الجهم بن صفوان يدعو إلى تعطيل الرب عز وجل وخلق القرآن.

انظر غير مأمور ترجمته وأخباره في:

– أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، الأنساب، تقديم وتعليق: عبد الله عمر البارودي، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، دار الجنان، الطبعة الأولى: ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م بيروت – لبنان (١٣٣/٢). =

إلى أن التدبير في أفعال العباد كلها لله تعالى، وهي كلها اضطرارية، كحركات المرتعش؛ وكالريشة في مهب الريح؛ وليس للعباد إلا نسبة الأفعال إليهم عن طريق المجاز.

وناقضتهم المعتزلة، فقالوا: إن جميع أفعال العباد الاختيارية غير مخلوقة لله تعالى، وإنما يخلقها العباد جميعها استقلالا دون مشيئة الله وتقديره لها. واختلفوا فيما بينهم: أن الله تعالى يقدر على أفعال العباد أم لا؟، أما أبو الحسن الأشعري فاختار لنفسه مذهبا خاصا يراه حقا، وهو ما يعرف بنظرية الكسب، فما هو الكسب عند أبي الحسن؟ وما حقيقته؟

يقول أبو الحسن الأشعري: " حقيقة الكسب أن الشيء وقع من المكتسب له بقوة محدثة "([1]). ويوضح هذا الكلام قليلا فيقول: "... معنى الكسب: أن يكون

=- أبو الفداء إسماعيل بن كثير، البداية والنهاية، تحقيق وتعليق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨ م، (٣٨٢/٩)،(٢٩/١٠).

- محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تذكرة الحفاظ، دراسة وتحقيق: زكريا عميرات، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م، (١٢٠/١).

١ - أبو الحسن الأشعري، اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، تصحيح وتقديم: حموده غرابة، مطبعة مصر،١٩٥٥م، (ص:٧٦).

الفعل بقدرة محدثة، فكل من وقع منه الفعل بقدرة قديمة فهو فاعل خالق، ومن وقع منه بقدرة محدثة فهو مكتسب، وهذا قول أهل الحق "([1]).

فهناك معنيان لوقوع الفعل عند الأشعري: إما أن يحصل بقدرة محدثة؛ فيكون هنا كسبا؛ ومحصله هو المكتسب. وإما أن يحصل بقدرة قديمة؛ فيكون هنا خلقا وإيجادا؛ وموجده هو الفاعل الخالق.

وقد أكد ابن فورك على هذا المعنى وهو يوضح مذهب أبي الحسن في الكسب فقال: وكان يذهب في تحقيق معنى الكسب والعبارة عنه إلى أنه: ما وقع بقدرة محدثة، وكان لا يعدل عن هذه العبارة في كتبه، ولا يختار غيرها من العبارات عن ذلك، وكان يقول: إن عين الكسب وقع على الحقيقة بقدرة محدثة، ووقع على الحقيقة بقدرة قديمة، فيختلف معنى الوقوع، فيكون وقوعه من الله عز وجل بقدرته القديمة إحداثا، ووقوعه من المحدث بقدرته المحدثة اكتسابا "([2]).

١- أبو الحسن الأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصليين، قدم له وكتب حواشيه: الأستاذ نعيم زرزور، المكتبة العصرية – بيروت، ٢٠٠٩م/١٤٣٠هـ، (ص:٣٩٣).

٢- محمد بن الحسن بن فورك، مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري إمام أهل السنة، تحقيق وضبط: أ / د: أحمد عبد الرحيم السايح، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م، (ص:٩٣).

لم يجعل الأشعري العبد فاعلا للفعل بل جعله مكتسبا له، ونسب للعبد قدرة محدثة، لكن ما هي صلاحية هذه القدرة؟ وما دورها في وقوع الفعل؟

يوضح أبو الحسن الأشعري حقيقة القدرة فيقول: " فإن قال قائل: فيجب إذا كانت إحدى الحركتين ضرورة أن تكون الأخرى كذلك، وإذا كانت إحداهما كسبا أن تكون الأخرى كذلك، قيل له: لا يجب ذلك لافتراقهما في معني الضرورة والاكتساب؛ لأن الضرورة ما حمل عليه الشيء وأكره وجبر عليه، ولو جهد في التخلص منه وأراد الخروج عنه واستفرغ في ذلك مجهوده لم يجد منه انفكاكا ولا إلى الخروج عنه سبيلا، فإذا كانت إحدى الحركتين بهذا الوصف الذي هو وصف الضرورة وهي حركة المرتعش من الفالج والمرتعد من الحمى كانت اضطرارا، وإذا كانت الحركة الأخرى بخلاف هذا الوصف لم تكن اضطرارا، لأن الإنسان في ذهابه ومجيئه وإقباله وإدباره بخلاف المرتعش من الفالج والمرتعد من الحمى، يعلم الإنسان التفرقة بين الحالين من نفسه وغيره علم اضطرار لا يجوز معه الشك، فقد وجب إذا كان العجز في إحدى الحالتين أن القدرة التي هي ضده حادثة في الحال الأخرى؛ لأن العجز لو كان في الحالين جميعا لكان سبيل الإنسان فيهما سبيلا واحدة، فلما لم يكن هذا هكذا وكانت القدرة في إحدى الحركتين وجب أن تكون كسبا لأن حقيقة الكسب: أن الشيء وقع من المكتسب

له بقوة محدثة لافتراق الحالين في الحركتين، ولأن إحداهما بمعنى الضرورة وجب أن تكون ضرورة، ولأن الأخرى بمعنى الكسب وجب أن تكون كسبا، ودليل الخلق في حركة الاضطرار وحركة الاكتساب واحد، فلذلك وجب إذا كانت إحداهما خلقا أن تكون الأخرى خلقا"([1]).

وهكذا نلاحظ أن الشيخ قد فرّق بين الحركة الاختيارية والحركة الاضطرارية، فجعل القدرة الحادثة تتعلق بالحركة الاختيارية وإن لم يكن لها تأثير في إيجادها. وفي هذا رد على المجبرة الذين جعلوا كلا من الحركتين سواء.

لكن ما قيمة الفرق الذي وضعه الأشعري في التفريق بين الحركتين؟

إن المتأمل في كلام الأشعري يجد أنه جعل القدرة هي ما يحصل به الفرق بين الحركتين، فحركة المختار حاصلة بإرادته دون حركة المرتعش، وهنا قد يطرح سؤال وهو ألا يقع الفعل الضروري بقدرة هو أيضا؟

ومهما يكن الجواب فتحديد صلاحية القدرة وإبراز دورها في إيقاع الفعل يجلّي معناها دون أدنى التباس. وهذا ما يمكن أن نقف عليه من خلال كلام الشهرستاني حيث يقول: " ولم يثبت شيخنا أبو الحسن – رحمه الله – للقدرة

١- أبو الحسن الأشعري، اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، تصحيح وتقديم: حموده غرابة، مطبعة مصر، ١٩٥٥م، (ص:٧٥- ٧٦).

الحادثة صلاحية أصلاً لا لجهة الوجود ولا لصفة من صفات الوجود فلم يلزمه التعميم والتخصيص "([1]).

فقدرة العبد عند الأشعري لا تأثير لها في حدوث مقدورها ولا في صفة من صفاته، ويزيد الأمر بيانا في كتابه الملل والنحل فيقول: " لا تأثير للقدرة الحادثة في الإحداث؛ لأن جهة الحدوث قضية واحدة لا تختلف بالنسبة إلى الجوهر والعرض، فلو أثرت في قضية الحدوث لأثرت في حدوث كل محدث، حتى تصلح لإحداث الألوان والطعوم والروائح، وتصلح لإحداث الجواهر والأجسام، فيؤدي إلى تجويز وقوع السماء على الأرض بالقدرة الحادثة، غير أن الله تعالى أجرى سنته بأن يحقق عقيب القدرة الحادثة أو تحتها أو معها الفعل الحاصل إذا أراده العبد وتجرد له، ويسمى هذا الفعل كسبا، فيكون خلقا من الله تعالى: إبداعا وإحداثا، وكسبا من العبد: حصولا تحت قدرته "([2]).

١- عبد الكريم الشهرستاني، نهاية الإقدام في علم الكلام، حرره وصححه: ألفرد جيوم، (ص:٧٢).

٢- عبد الكريم الشهرستاني، الملل والنحل، تحقيق: أبي محمد محمد بن فريد، المكتبة التوفيقية – مصر، (١٠٩/١).

وحاصل كلامه أن الحدوث واحد، وهو " عبارة عن وجود الشيء بعد عدمه"([1])، ولا فرق في ذلك بين الجوهر والعرض، لذلك فلو أثرت القدرة في الحدوث للزم أن تؤثر في حدوث كل محدَث جوهرا كان أو عرضا.

ولما كانت قدرة الله القديمة شاملة لكل المقدورات لا تتخصص ببعض دون البعض؛ بل تتعلق بكل ما يصلح مقدورا في نفسه، وأفعال العباد خيرها وشرها حوادث صلحت مقدورة في نفسها فتتعلق بها القدرة القديمة؛ فإذا وجدت كانت مخلوقة بخلق الله تعالى.

والعبد ليس بخالق لأفعاله ولا بموجد لها، ولا تأثير لقدرته الحادثة في حدوث مقدورها، بيد أن الله تعالى أجرى العادة بخلق مقدورها مقارنا لها؛ فيكون الفعل خلقا من الله تعالى؛ وكسبا من العبد لوقوعه مقارنا للقدرة.

ومن هنا يمكن القول إن المقصود بكسب العبد للفعل عند الأشعري مقارنة الفعل لقدرة العبد وإرادته من غير أن يكون هناك منه تأثير أو مدخل في وجوده سوى كونه محلا له.

١- الجرجاني، التعريفات، تحقيق: إبراهيم الأبياري، نشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، (ص:١١٣).

وبهذا يجعل الأشعري الكسب هو الفعل القائم بمحل القدرة عليه، والخلق والإيجاد هو الفعل الخارج عن محل القدرة عليه. وهذا الفرق يحتاج إلى مزيد بيان.

ولقد فرّق الأشعري أيضا بين كون العبد فاعلا الفعل أو كاسبا له، فلماذا هذا الفرق عند الأشعري؟ ولماذا لم يعتبر الكسب مرادفا للفعل والعمل والصنع؟ فهذه الألفاظ تبدو كلها بمعنى واحد، فعمل العبد؛ وصنعه؛ وكسبه؛ مقدور له بقدرته الحادثة، وهو قائم في محل القدرة.

يجيبنا الأستاذ ابن فورك وهو بصدد بيان مذهب أبي الحسن فيقول: " فأما إبانة مذهبه في معنى العمل والفعل، ومن يصح أن يوصف بذلك، فإنه كان يذهب على أن الفاعل على الحقيقة هو الله عز وجل، ومعناه معنى المحدث، وهو المخرج من العدم إلى الوجود، وكان يسوّي في الحقيقة بين قول القائل: خلق، وفعل، وأحدث، وأبدع، وأنشأ، واخترع، وذرأ، وبرأ، وابتدع، وفطر، ويخص الله تعالى بهذه الأوصاف على الحقيقة، ويقال: إنها إذا أجريت على المحدث

فتوسع، والحقيقة من ذلك يرجع على معنى الاكتساب، وكان يصف المحدث على الحقيقة أنه مكتسب، ويحيل وصف الله تعالى بذلك "([1]).

فالأشعري هنا يخص الله تعالى بالفعل والخلق والإبداع والإحداث، فلا أحد يوصف بهذه الأوصاف إلا الله تعالى، ولا فاعل على الحقيقة إلا الله، فإذا وصف العبد بأنه فاعل فذلك توسع؛ والحق أن يوصف بأنه مكتسب.

ويضيف الأشعري قائلا: " إن كسب العبد فعل الله تعالى، ومفعوله، وخلقه، ومخلوقه، وإحداثه، ومحدثه، وكسب العبد ومكتسبه، وإن ذلك وصفان يرجعان إلى عين واحدة يوصف بأحدهما القديم، والآخر المحدث، فما للمحدَث من ذلك لا يصلح للقديم، وما للقديم من ذلك لا يصلح للمحدَث، وكان يجري ذلك مجرى خلقه للحركة، في أنه عين الحركة فيتصف الله تعالى منها بوصف الخلق، ويتصف المحدث منها بوصف التحرك، فتكون حركة للمحدث خلقا لله تعالى، ولا يصلح أن تكون حركة لله تعالى وخلقا للمحدث "([2]).

١- محمد بن الحسن بن فورك، مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري إمام أهل السنة، تحقيق وضبط: أ / د: أحمد عبد الرحيم السايح/مكتبة الثقافة الدينية الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م، (ص:٩٣).

٢- المصدر السابق، (ص:٩٣).

والحاصل أن الأشعري يجعل كسب العبد فعل الله تعالى ومفعوله، وخلقه ومخلوقه، وهذا بناه على أصل عنده هو امتناع حلول الحوادث بذات الله تعالى، فصفة الخلق أو الفعل لا تقوم بالله تعالى، وإنما وجدت المخلوقات بقدرته، من غير أن يكون منه فعل قام به سبحانه، بل حاله قبل أن يخلق وبعد ما خلق سواء، فليس هناك أي تجدد عنده لصفة الخلق.

ففعل العبد فعل واحد يوصف بوصفين: يوصف بالكسب إذا أضيف للعبد، ويوصف بالخلق إذا أضيف لله تعالى. وهكذا ففِعل العبد مقدور واحد يدخل تحت قدرتين مختلفتين، فيدخل تحت قدرة الله تعالى بصفته خالقا، وتحت قدرة العبد بصفته كاسبا. فلا يوصف أحد القادرين بما يوصف به الثاني.

فمعنى الكسب عند أبي الحسن الأشعري: هو أن يخلق الله في العبد قدرة مقارنة للفعل الذي أراد الله حصوله منه؛ وإرادةً له من غير أن يكون لتلك القدرة تأثير في فعله.

وبعد هذه المحاولة في بيان مفهوم الكسب عند الأشعري، نمضي للكشف عن مفهوم النظر عند هذا الإمام.

المبحث الثاني

مفهوم النظر عند الإمام الأشعري

لقد كانت معرفة الله تعالى عند أبي الحسن هي أعلى المطالب وأشرف المقاصد إذ بها يحصل المطلوب الذي هو إثبات العقائد، غير أن المعرفة لم تكن عنده ضرورة وإنما هي اكتساب، ذلك لأنها " لو كانت ضرورة لم يجز أن تخطر بالبال خواطر الشكوك، وأن تدعو الدواعي إلى خلافها، لأن ما علمناه ضرورة فذلك حكمه، فلما رأينا خواطر الشكوك في معرفة الله تعالى قد تعترض النفوس، وتدعو إلى خلافها الدواعي علمنا أنها ليست بضرورة "([1]).

وهكذا يبرهن الأشعري على نظرية المعرفة بما يجده الإنسان في نفسه من شكوك في معرفة باريه، فلو كانت المعرفة ضرورة لاستحال أن يكتسب الإنسان جهلا أو شكا في هذا الباب، ذلك لأن الضرورة علم يلزم النفس لزوما؛ بحيث لو حاول الإنسان أن يدفع عن نفسه ذلك العلم بتشكيك أو نحوه لم يقدر.

ويضيف إلى هذا برهانا آخر فيقول:" لو كانت المعرفة بالله تعالى ضرورة لكان الناس جميعا مضطرين إليها، لأن ضرورات المعرفة إذا لم تتعلق بأسباب الحواس والأخبار فهي مشتركة بين العقلاء. ولو جاز لمدع أن يدعي ذلك لجاز

١- المصدر السابق، (ص:٢٥٧).

لمدع أن يدعي أنهم مضطرون إلى العلم بالنبي – صلى الله عليه وسلم – وبصدقه "([1]).

وبعد هذه المقدمة في إثبات أن المعرفة بالصانع نظرية وليست ضرورية؛ يمضي الأشعري لبيان قضية أخرى وهي أن المعرفة مأمور بها شرعا أمر وجوب، فعبادة الله واجبة، ولا يمكن أن تحصل من العبد إلا بعد معرفته لمعبوده، لذا كانت معرفة الله واجبة على العباد، يقول الأشعري: " إن معرفة الله تعالى مأمور بها، وضدها من النكرة والجهل به منهي عنه، وفاعل المعرفة به محمود مثاب عليها، وتاركها مذموم معاقب عليها.

ألا ترى أن الله تعالى أمر الخلق جميعا بتقواه فقال: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْ ۚ إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَىْءٌ عَظِيمٌ ﴾ ﴿ وَإِذَا غَشِيَهُم مَّوْجٌ كَٱلظُّلَلِ دَعَوُاْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ ۚ وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَّا كُلُّ خَتَّارٍ كَفُورٍ ﴾ ([2])، والتقوى إنما هو الخوف منه ومن عذابه، ومحال أن يخافه من لا يعرفه، ويعلم أنه قادر على ما توعد به خلقه من الضرر والعذاب الأليم، وقال تعالى: ﴿ فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ

١- المصدر السابق، (ص:٢٥٧-٢٥٨).

٢- سورة النساء، الآية: ١ – سورة الحج، الآية:١ – سورة لقمان، الآية: ٣٢.

فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ (١)، وقد أمرهم به ومدحهم عليه وذمهم على تركه، وكذلك قال: ﴿ وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوْلَا نُزِّلَتْ سُورَةٌ ۖ فَإِذَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ مُّحْكَمَةٌ وَذُكِرَ فِيهَا ٱلْقِتَالُ ۙ رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ ٱلْمَغْشِىِّ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ ۖ فَأَوْلَىٰ لَهُمْ ﴾(٢)، وهذا أمر بالعلم به نصا، وقال: ﴿ وَأَنفِقُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ۛ وَأَحْسِنُوٓاْ ۛ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً ۖ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾ (٣)، ﴿ ۞ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ۖ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ۚ وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ ۚ وَعَلَى ٱلْوَارِثِ مِثْلُ ذَٰلِكَ ۗ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَن تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا ۗ وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُم مَّآ ءَاتَيْتُم بِٱلْمَعْرُوفِ ۗ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ (٤)، وسائر ما في القرآن من الأوامر الواردة بالعلم به تعالى وبصفاته، وإذا كان ذلك كذلك دلت أنها اكتساب لأن الأمر لا يتعلق بنوع الضرورة ولا الذم على تركه ولا المدح على فعله "(٥).

ولما أنكر أبو الحسن الأشعري القول بضرورية المعرفة جعل أول واجب على المكلف هو النظر، ذلك أن المعرفة متوقف حصولها على النظر؛ ومن هنا اكتسب النظر صفة الوجوب قبلها لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، يقول

١- سورة هود، الآية: ١٤.
٢- سورة محمد، الآية: ٢٠.
٣- سورة البقرة، الآية: ١٩٥. سورة الأنفال، الآية: ٢٥.
٤- سورة البقرة، الآية: ٢٣٣.
٥- محمد بن الحسن بن فورك، مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري إمام أهل السنة، تحقيق وضبط: أ / د: أحمد عبد الرحيم السايح/مكتبة الثقافة الدينية الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م، (ص:٢٥٨-٢٥٩).

الأستاذ ابن فورك: " وكان يقول – أي الأشعري –: إن أول الواجبات من ذلك بالسمع، النظر والاستدلال المؤديان إلى معرفة الله تبارك وتعالى، وإن طريق المعرفة بوجوب ذلك أيضا السمع، وأنه لا يجب على أحد شيء من جهة العقول..."(١).

فأبو الحسن وإن قرر أن المعرفة لا تحصل إلا بتحديق العقل في المعقولات، إلا أنه يقرر أن مدرك وجوب النظر هو السمع لا العقل كما قالت المعتزلة، وفي هذا يقول الشهرستاني: " وقد فرّق أبو الحسن الأشعري بين حصول معرفة الله تعالى بالعقل وبين وجوبها به، فقال المعارف كلها إنما تحصل بالعقل لكنها تجب بالسمع، وإنما دليله في هذه المسألة لنفي الوجوب التكليفي بالعقل لا لنفي حصول العقلي عن العقل "(٢).

إذاً، فوجوب الاستدلال والتفكر طريقه الشرع لا العقل، فلا يجب على العباد شيء من قبيل العقل، لأن فائدة الوجوب الثواب والعقاب، ولا يمكن القطع بالثواب والعقاب من جهة العقل، وبالتالي فلا يمكن القطع بالوجوب من جهته، وإنما من جهة الشرع وحده.

١- المصدر السابق، (ص:٣٠).

٢- عبد الكريم الشهرستاني، نهاية الإقدام في علم الكلام، حرره وصححه: ألفرد جيوم، (ص:٣٧١).

وحدد الأشعري وقت وجوب النظر على المكلف باستكماله سن البلوغ، وكان لا يقول بمهلة النظر– أي إمهال المكلف زمنا واسعا للنظر–، بل يقول: " إن وجوب النظر على البالغ العاقل يتوجه في أول حال بلوغه، من غير أن يكون له فيه مهلة، أو تراخ، أو يعذر في تركه، إذا كان بحيث لو أراد واختار لم يتعذر عليه ولم يمتنع "(١).

وما أدري ما السبب في عدم الإمهال مع العلم أن العقول تتفاوت في القدرة على التفكر والتأمل، فهناك من تكفيه ساعة وهناك من يلزمه أكثر من ذلك، وكل هؤلاء مطالبون بتحصيل المعرفة عن طريق النظر.

لقد جاء في القرآن الكريم في مواضع متعددة الحث على النظر والتفكر في الآيات المبثوثة في الأنفس والآفاق، فهل يقصد الأشعري هذا النظر أم هو نظر مخصوص؟ وهل كل نظر يصلح أن يكون نظرا موصلا إلى معرفة الله تعالى؟

هذا ما سنحاول الكشف عنه من خلال ما نقله الأستاذ ابن فورك عن الإمام أبي الحسن في هذا الباب حيث قال: " وكان يقول: ... فأما معنى النظر

١– محمد بن الحسن بن فورك، مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري إمام أهل السنة، تحقيق وضبط: أ / د: أحمد عبد الرحيم السايح/مكتبة الثقافة الدينية الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م، (ص:٣١).

المقرون بالقلب فهو الفكرة، والتأمل لحال المنظور فيه برد غيره إليه ليعلم موافقته له في الحكم من مخالفته "(١).

يعرف الأشعري النظر بأنه فكر، والفكر هو حركة النفس في المعقولات، فتتأمل النفس وتفكر فيما هو مشاهد لترد إليه حكم ما لم تشاهد فتعلم بذلك مماثلته لحكمه من مخالفته.

فتتأمل النفس المعقول لتتوصل إلى المجهول، بحيث يتحرك الذهن في المعقولات المحصلة عنده منتقلا من معقول إلى آخر حتى يظفر بالمعقولات المناسبة لذلك المطلوب.

" ولذلك – أي للنظر – شروط ورسوم من استوفاها على حده وحكمه بان له وجه ما نظر فيه بصحة أو فساد على الوجه الذي يرومه ويطلبه، إذا تعرى من الآفات ومن الدواعي إلى خلافه، وعاضده اللطف والتوفيق من الله عز وجل"(٢).

فليس كل نظر يفيد العلم، وإنّما الذي يفيد العلم منه هو النظر الصحيح المقرون بشرائطه، وعلى هذا نبّه الإمام الأشعري كما حكى عنه ذلك الأستاذ ابن

١- المصدر السابق، (ص:٢٩).
٢- المصدر السابق، (ص:٢٩).

فورك في كتابه مقالات الشيخ الأشعري فقال: " وكان يقول – أي أبو الحسن الأشعري –: " إن النظر والاستدلال المؤديان إلى معرفة الله تعالى نظر مخصوص، وهو أن يكون على نحو ما أصفه لك من حال البالغ العاقل، وذلك أن لا يسبق إلى اعتقاد مذهب بتقليد، وأن لا يميل إلى قول دون قول لما يكون فيه من راحة نفس ونقل في الآخر. وأن لا يكون فيه ميل إلى بعضها، لأجل ما يكون فيه من رياسة وعز من جهة الدنيا، أو لأجل أن ذلك مذهب آبائه وأهل بلده ونشؤهم وعادتهم عليه، بل يقف عند نفسه في جميع ذلك وقوف المتبحث المستبصر المسترشد، وتكون الدعاوى المختلفة والمذاهب المتضادة متكافئة عنده متساوية في الحق والباطل ليبتدئ فكرة وتأملا في كل واحد مما ينظر فيه، فيعرض على نفسه من أحكامه ما يعلمه من غير نظر، ثم يعرض عليه ما يريد أن يعلمه ويتعرفه من أحكامه التي لا يعلمها ضرورة، فيسبر ويمتحن ويفحص ويجعل المعلوم به ضرورة عيارا وأصلا وقانونا إليها يرد وبها يعتبر ويتعرف بها حكم الصحيح والفاسد، بأن يستشهدها عليه، فما شهدت له منها حكم بصحته وما شهدت عليه بالفساد حكم بفساده.

فإنه إذا خلت أحواله؛ وعريت خواطره من هذه الصواد المائعة والعوائق الدافعة الحائلة بين الناظر وبين العلم بما ينظر فيه وقع له العلم حينئذ بمنظوره لا محالة على الوجه الذي يطلبه"(١).

ويقرر الأشعري هنا على أن النظر الذي تحصل به معرفة الله تعالى ليس كل نظر بل هو نظر مخصوص، يجب أن تتوافر فيه شروط، وأن يتم وفق ترتيب مخصوص حتى يكون نظرا صحيحا يفي بالمقصود.

وهذه الشروط التي وضعها الأشعري خاصة بحال الناظر، حتى لا يتعرض نظره للفساد، فلا يحصل له حينئذ العلم بمنظوره. وقد أجملها الشيخ الأشعري فيما يلي:

- أن يكون بالغا عاقلا.
- أن لا يكون مقلدا لمذهب من المذاهب بدعوى أنه مذهب الآباء أو أهل البلد الذي نشأ فيه.
- أن لا يميل إلى رأي دون آخر بحجة أنه يثق بقائله.
- أن لا يميل إلى مقالة ابتغاء رئاسة أو جاه.

١- المصدر السابق، (ص:٢٥٩).

– أن تكون الدعاوى المتضادة والمذاهب المختلفة متكافئة عنده متساوية في الحق والباطل.

فالمتأمل لهذه الشروط يلاحظ أن الأشعري يطلب من المكلف الذي يريد أن يبتدئ النظر أن يكون خالي النفس من معرفة سابقة حاصلة عن تقليد، وأن يتجرد عن الهوى، وأن يتحلى بالإخلاص ويلتزم الموضوعية والحياد.

كل هذا ليشرع في عملية النظر والتفكر في كل دعوى على حدة بواسطة استعراضها وملاحظتها مع ما هو محصل عنده من المعلومات، منتقلا من معلوم إلى آخر حتى يجد المعلومات المناسبة لذلك المطلوب، وهي المسماة بمباديه(١)، ثم لا بد أيضا أن يتحرك في تلك المبادئ ليرتبها ترتيبا خاصا يؤدي إلى ذلك المطلوب، فحقيقة النظر المتوسط بين المعلوم والمجهول هي مجموع

١– " المباديء هي التي يتوقف عليها مسائل العلم...وهي المقدمات التي تنتهي الأدلة والحجج إليها من الضروريات والمسلمات، ومثل الدور والتسلسل، وهي التي لا تحتاج إلى البرهان بخلاف المسائل فإنها تتثبت بالبرهان القاطع " انظر: التعريفات، للجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، نشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، (ص: ٢٥٢).

هاتين الحركتين اللتين هما: الانتقال أولا من المطالب إلى المبادئ ثم منها إلى المطالب(١).

فإذا تم النظر على هذا الوصف واستوفى جميع شرائطه أفاد علما، وهنا ينبغي أن نطرح سؤالا، وهو كيف يترتب العلم عن النظر عند الأشعري؟ هل بالتولد كما قالت المعتزلة أم أن للشيخ الأشعري رأيا مخالفا؟

يقول الأستاذ ابن فورك: " وكان – أي الأشعري – يحيل قول من قال: إن النظر يولد العلم بالمنظور فيه، بل يحيل في الجملة أن يولد عرض عرضا. وكان يقول أيضا: إن ما يحدث من العلم عن نظر مخصوص فليس لأن النظر أوجب كونه. ولكن هو والعلم مخترعان للبارئ سبحانه، ولو فعل أحدهما دون صاحبه جاز. وسبيل سائر ما يحدث أحدهما عقيب صاحبه لعادة جرت على ذلك، أو لمعنى آخر، لا على طريق الإيجاب له أو كونه سببا موجبا له "(٢).

١- السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني، شرح المواقف، ضبطه وصححه: محمود عمر الدمياطي، نشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، (٢٠٨/١-٢١٠) مع تصرف يسير.

٢- محمد بن الحسن بن فورك، مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري إمام أهل السنة، تحقيق وضبط: أ / د: أحمد عبد الرحيم السايح/مكتبة الثقافة الدينية الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م، (ص:٣١).

لقد جعل المعتزلة لبعض الحوادث مؤثرا غير الله تعالى، فقالوا كل فعل صدر عن العبد بلا واسطة يسمى: مباشرة، وكل فعل افتقر في صدوره إلى واسطة يسمى: توليدا، يقول أبو هاشم: " حد المباشر بأنه ما وجد من غير مقدمة، وحد المتولد بأنه كل فعل تقدمه أو حدث معه سبب لولاه لم يوجد "(١) فالنظر هنا وجد من الناظر بلا واسطة؛ إذاً فهو فعل مباشر له، وبواسطته تولد منه العلم؛ إذاً فهو فعل للناظر ليس مباشرا وإنما متولدا.

لكن الأشعري يخالف هذا الرأي، ويمنع أن يولد النظر علما، ذلك أن العلم الحاصل عقيب النظر حادث، والحوادث كلها مخترعة لله تعالى من غير سبب موجب ولا علة مولدة، فمن الجائز أن يخلق الله النظر دون العلم، أو أن يخلق

١- ينظر:

- القاضي عبد الجبار بن أحمد، المغني في أبواب التوحيد والعدل، تحقيق: توفيق الطويل وسعيد زايد، (٩/١٣٨-١٣٩).
- سميح دغيم، موسوعة مصطلحات الأشعري والقاضي عبد الجبار، نشر: مكتبة لبنان ناشرون- بيروت، الطبعة الأولى،٢٠٠٢م. (ص:٦٣٠).
- القاضي عبد الجبار بن أحمد، شرح الأصول الخمسة، تحقيق: د. عبد الكريم عثمان، نشر مكتبة وهبة- القاهرة، الطبعة الرابعة:١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م. (ص:٣٩٠).
- القاضي عبد الجبار، المجموع في المحيط بالتكليف، من جمع: أبي محمد الحسن بن أحمد بن متّويه، تحقيق: يان بِتِرْس، نشر: دار المشرق بيروت-لبنان، طبعة أولى، ١٩٩٩م. (١/٣٦٦).

العلم دون النظر، ولا علاقة بين النظر والعلم وسائر الحوادث المتعاقبة إلا بإجراء العادة بخلق بعضها عقيب بعض.

وأصل مذهب أبي الحسن الأشعري في أن النظر يفيد العلم بطريق العادة التي يمكن خرقها مبني على أصل عنده، وهو استناد جميع الممكنات إلى قدرة الله سبحانه، وبالتالي فالعلم يحصل في قلب الناظر عقيب النظر بفعل الله تعالى؛ كما تحصل سائر الحوادث عنده، فكل حادث لا يحدث ضرورة ولا وجوبًا وإنما هو يجري مجرى العادة، بمعنى يوجد ويتكرر وقوعه على طريقة واحدة.

فعلاقة العلم بالنظر مجرد الاقتران إذ لا تأثير من النظر بوجه من الوجوه، فتلازم العلم والنظر راجع إلى حكم طرد العادة، لأن الناس ألفوا أن يحصل العلم بعد النظر، ولا فعل للنظر في العلم، ولا لشيء في شيء، ولا لعرض في عرض، فالحكم للعادة لا أكثر.

فالمؤثر في الحوادث – عنده – هو قدرة الله فقط، ولا أثر لشيء من ذلك، ولهذا " صار أبو الحسن الأشعري – رحمه الله تعالى– إلى أن أخص وصف

للإله هو القدرة على الاختراع، فلا يشاركه فيه غيره، ومن أثبت فيه شركة فقد أثبت إلهين "(١).

فمن أجل أن يحافظ على جناب التوحيد محا الأسباب أن تكون أسبابا، واعتبر الأثر الذي يتركه السبب في مسببه، جائزًا لا ضروريًا وأطلق عليه اسم العادة، كما قال: إن العبد لا يفعل أفعاله بل هي فعل الله تعالى، ولكن هي كسب للعبد، ولا تأثير لقدرة العبد في إيجاد المقدور، يقول أبو الحسن الأشعري: " لا فاعل له – أي الفعل – على حقيقته إلا الله تعالى، ولا قادر عليه أن يكون ما هو عليه من حقيقته أن يخترعه إلا الله تعالى..."(٢).

فكل ما هنالك أن الله أجرى العادة بخلق مقدورها مقارنا لها فيكون الفعل خلقا من الله إيجادا وإحداثا، وكسبا من العبد لوقوعه مقارنا لقدرته، وفي هذا يقول شارح المواقف: " إن أفعال العباد الاختيارية واقعة بقدرة الله تعالى وحدها، ليس لقدرتهم تأثير فيها بل الله سبحانه أجرى عادته بأن يوجد في العبد قدرة واختيارا، فإذا لم يكن هناك مانع أوجد فيه فعله المقدور مقارنا لهما، فيكون فعل العبد

١- عبد الكريم الشهرستاني، نهاية الإقدام في علم الكلام، حرره وصححه: ألفرد جيوم، (ص:٩١).

٢- أبو الحسن الأشعري، اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، تصحيح وتقديم: حموده غرابة، مطبعة مصر، ١٩٥٥م، (ص:٧٢).

مخلوقا لله إبداعا وإحداثا ومكسوبا للعبد، والمراد بكسبه إياه مقارنته لقدرته وإرادته من غير أن يكون هناك منه تأثير أو مدخل في وجوده سوى كونه محلا له..."(١).

هذا المعتقد – وهو لا تأثير ولا فاعلية ولا اختراع – لأن كل ذلك لا يليق إلا بالله؛ كان هو الحامل لأبي الحسن الأشعري على القول بالكسب، والقول بإفادة النظر للعلم عن طريق العادة، وإنه لا أثر لقدرة العبد في الفعل، ولا أثر للنظر في العلم وإلا ثبت الشرك.

ومن هنا يبدو أن الشيخ الأشعري كان منسجما في أقواله ولم يكن متناقضا، فما حكّمه من أصول في مقالته بالكسب وعلاقته بقدرة العبد الحادثة؛ حكّمه في باب النظر وعلاقته بالعلم.

١- السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني، شرح المواقف، ضبطه وصححه: محمود عمر الدمياطي، نشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، (ج ٨/ ص:١٦٣).

الخاتمة

وتشتمل على النتائج وفهرس المراجع والمصادر

النتائج:

١- الكسب معناه: أن يكون الفعل بقدرة محدثة، فكل من وقع منه الفعل بقدرة قديمة فهو فاعل خالق، ومن وقع منه بقدرة محدثة فهو مكتسب، وهذا قول أهل الحق.

٢- لم يجعل الإمام أبو الحسن الأشعري العبد فاعلا للفعل بل جعله مكتسبا له، ونسب للعبد قدرة محدثة.

٣- فرّق الإمام أبو الحسن الأشعري بين الحركة الاختيارية والحركة الاضطرارية للعبد، فجعل القدرة الحادثة تتعلق بالحركة الاختيارية وإن لم يكن لها تأثير في إيجادها. وفي هذا رد على المجبرة الذين جعلوا كلا من الحركتين سواء.

٤- قدرة العبد عند الإمام أبي الأشعري لا تأثير لها في حدوث مقدورها ولا في صفة من صفاته.

٥- العبد ليس بخالق لأفعاله ولا بموجد لها، ولا تأثير لقدرته الحادثة في حدوث مقدورها، بيد أن الله تعالى أجرى العادة بخلق مقدورها مقارنا لها؛ فيكون الفعل خلقا من الله تعالى؛ وكسبا من العبد لوقوعه مقارنا للقدرة.

٦- إن المقصود بكسب العبد للفعل عند الأشعري مقارنة الفعل لقدرة العبد وإرادته من غير أن يكون هناك منه تأثير أو مدخل في وجوده سوى كونه محلا له.

٧-لو كانت المعرفة بالله تعالى ضرورة لكان الناس جميعا مضطرين إليها، لأن ضرورات المعرفة إذا لم تتعلق بأسباب الحواس والأخبار فهي مشتركة بين العقلاء. ولو جاز لمدع أن يدعي ذلك لجاز لمدع أن يدعي أنهم مضطرون إلى العلم بالنبي – صلى الله عليه وسلم – وبصدقه.

٨-أنكار الإمام أبي الحسن أبو الحسن الأشعري القول بضرورية المعرفة جعله يقول: أول واجب على المكلف هو النظر، ذلك أن المعرفة متوقف حصولها عليه ؛ ومن هنا اكتسب النظر صفة الوجوب قبلها؛ لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

٩-حدد الأشعري وقت وجوب النظر على المكلف باستكماله سن البلوغ.

١٠- إن النظر والاستدلال المؤديان إلى معرفة الله تعالى نظر مخصوص، وهو أن يكون البالغ العاقل، أن لا يسبق إلى اعتقاد مذهب بتقليد، وأن لا يميل إلى قول دون قول لما يكون فيه من راحة نفس ونقل في الآخر. وأن لا يكون فيه ميل إلى بعضها، لأجل ما يكون فيه من رياسة وعز من جهة الدنيا، أو لأجل أن ذلك مذهب آبائه وأهل بلده ونشؤهم وعادتهم عليه، بل يقف عند نفسه في جميع ذلك وقوف المتبحث المستبصر المسترشد.

١١- كان الإمام الأشعري منسجما في أقواله ولم يكن متناقضا، فما حكّمه من أصول في مقالته بالكسب وعلاقته بقدرة العبد الحادثة؛ حكّمه في باب النظر وعلاقته بالعلم.

فهرس المراجع والمصادر

القرآن الكريم

١- أبو الفداء إسماعيل بن كثير، البداية والنهاية، تحقيق وتعليق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨ م

٢- إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري ، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب دار التراث للطبع والنشر، القاهرة ، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور

٣- ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، نشر: مطبعة الحكومة – مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ

٤- ابن عساكر الدمشقي، تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، نشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ

٥- ابن قاضى شهبة، طبقات الشافعية، تحقيق: الحافظ عبد العليم خان، نشر: عالم الكتب – بيروت – ١٤٠٧ هـ، الطبعة: الأولى

٦- أبو الحسن الأشعري، اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، تصحيح وتقديم: حموده غرابة، مطبعة مصر،١٩٥٥م

٧- أبو الحسن الأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصليين، قدم له وكتب حواشيه: الأستاذ نعيم زرزور، المكتبة العصرية – بيروت، ٢٠٠٩م/١٤٣٠هـ

٨- أبو سعيد أحمد بن محمد السمعاني، الأنساب دار الفكر بيروت ١٩٩٨م ط١، ت: عبد الله عمر البارودي
٩- الجرجاني، التعريفات، تحقيق: إبراهيم الأبياري، نشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ
١٠- الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، نشر: دار الكتب العلمية – بيروت
١١- سميح دغيم، موسوعة مصطلحات الأشعري والقاضي عبد الجبار، نشر: مكتبة لبنان ناشرون- بيروت، الطبعة الأولى،٢٠٠٢م
١٢- السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني، شرح المواقف، ضبطه وصححه: محمود عمر الدمياطي، نشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م
١٣- شمس الدين أحمد بن محمد بن خلكان ، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان دار الثقافة لبنان ت: إحسان عباس
١٤- شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان قايماز الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام دار الكتاب العربي - لبنان/ بيروت - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : د. عمر عبد السلام تدمرى
١٥- شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان قايماز الذهبي، سير أعلام النبلاء مؤسسة الرسالة بيروت ١٤١٣هـ ط٩ ت:شعيب الأرناؤوط، محمد نعيم العرقسوسي
١٦- عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار ابن كثير، دمشق – بيروت

الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ت: محمود الأرناؤوط ، عبد القادر الأرناؤوط

١٧- عبد القادر بن أبي الوفاء القرشي، طبقات الحنفية ط مير محمد كتب خانة كراتشي ٢٤٨/٢.

١٨- عبد الكريم الشهرستاني، الملل والنحل، تحقيق: أبي محمد محمد بن فريد، المكتبة التوفيقية – مصر

١٩- عبد الكريم الشهرستاني، نهاية الإقدام في علم الكلام، حرره وصححه: ألفرد جيوم

٢٠- القاضي عبد الجبار بن أحمد، المغني في أبواب التوحيد والعدل، تحقيق: توفيق الطويل وسعيد زايد

٢١- القاضي عبد الجبار بن أحمد، شرح الأصول الخمسة، تحقيق: د. عبد الكريم عثمان، نشر مكتبة وهبة- القاهرة، الطبعة الرابعة:١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٢٢- القاضي عبد الجبار، المجموع في المحيط بالتكليف، من جمع: أبي محمد الحسن بن أحمد بن متّويه، تحقيق: يان بِتِرْس، نشر: دار المشرق بيروت-لبنان، طبعة أولى، ١٩٩٩م.

٢٣- القاضي عياض، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تحقيق: محمد بن تاويت، وآخرين، طبع وزارة الأوقاف المغربية الرباط

٢٤- ٢٤ - محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تذكرة الحفاظ، دراسة وتحقيق: زكريا عميرات، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م

٢٥- محمد بن الحسن بن فورك، مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري إمام أهل السنة، تحقيق وضبط: أ / د: أحمد عبد الرحيم السايح، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م